



منظمة العفو الدولية

المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعزيز التربية على حقوق الإنسان وبناء القدرات

النزوح الداخلي في ليبيا: النضال الطويل لأهالي تاورغاء من أجل العدالة

مجدولينا المغربي*

بعد مرور سنتين على انتهاء النزاع المسلح في ليبيا، لا يزال نحو 40,000 من أهالي تاورغاء، وهم لبييون من ذوي البشرة السوداء، محرومين من العودة إلى منازلهم. وكانوا قد هُجروا قسراً في أغسطس/آب 2011، على أيدي مليشيات مناهضة للذافي، بهدف الانتقام منهم على ارتكابهم جرائم في مدينة مصراته. وقد اتهمت المليشيات أهالي تاورغاء جميعاً بدعم الزعيم الليبي الذي أطيح به والتصرف نيابة عنه، وعاقبتهم على ذلك بطرد الجماعة بأسرها من المدينة، مما يعتبر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

ومنذ انتهاء النزاع، ظلت محاولات أهالي تاورغاء العودة إلى منازلهم تواجه تهديدات متكررة من قبل المليشيات. كما حذرتهم الحكومة من التصرف من طرف واحد ودعمتهم إلى إلغاء خطط العودة، ولكنها لم تقدم لهم أية بدائل. وفي الحقيقة لم تفعل السلطات الليبية شيئاً يُذكر لتحسين الظروف المعيشية لجماعة تاورغاء وغيرها من جماعات النازحين داخلياً- أو إيجاد حل دائم لمخبتهم. وبدلاً من ذلك اتبعت سياسة الاسترضاء تجاه المليشيات نفسها التي كانت مسؤولة عن التهجير القسري لأهالي تاورغاء وعن ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوقهم الإنسانية، من قبيل التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي إبان النزاع وبعد انتهائه.

إن عدم اتخاذ السلطات إجراءات بناء على مدى عامين أفاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وشجّعهم على ارتكابها كما أدى إلى نشوء وضع طُلب فيه من ضحايا الانتهاكات التخلي عن حقوقهم وأن يكونوا 'عقلانيين' في الوقت الذي ظل أفراد المليشيات وغيرهم، ممن كانوا يهددونهم، بلا حساب أو عقاب.



واليوم تقدر السلطات الليبية العدد الإجمالي للنازحين داخلياً بنحو 65,000 شخص. وبالإضافة إلى أهالي تاورغاء، فإن من بين النازحين داخلياً سكان منطقة جبل نفوسة، وبشكل رئيسي قبيلة الشاشية التي يُقدر عددها بنحو 10,000 شخص وسكان سرت وبنو وليد والطوارق من غدامس.

وبعد مرور عامين لا يزال أهالي تاورغاء مشتتين في مختلف أنحاء البلاد بين بنغازي في الشرق وطرابلس في الغرب وفي مدينة سبها في الجنوب. وقد أرغمت الأغلبية العظمى من التاورغيين النازحين على العيش في مخيمات مؤقتة فقيرة الموارد عقب هدم منازلهم وتخریبها وحرقها على أيدي المليشيات المناهضة للذافي. وقد استقروا في حاويات معدنية كانت تُستخدم في السابق لسكن عمال بناء المنازل، وبنوا بيوتهم من الأنابيب البلاستيكية أو سكنوا في مبان إدارية غير مكتملة. ولاحظ باحثو منظمة العفو الدولية الذين زاروا بعض مخيمات النازحين داخلياً أنها تفتقر إلى الخدمات الأساسية من قبيل أنظمة المجاري أو جمع النفايات الفعالة.

وعلى مدى عدة أشهر بعد نزوح أهالي تاورغاء، دأبت المليشيات على مطاردتهم واعتقالهم عند نقاط التفتيش وفي المخيمات والمنازل التي لجأوا إليها. وبعد اعتقالهم كان الرجال منهم، وأحياناً الفتيان الذين تصل أعمارهم إلى 15 سنة، يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في تجمعات المليشيات في طرابلس وغيرها من مدن غرب ليبيا قبل نقلهم إلى مصراته. وقد لقي بعضهم حتفه تحت وطأة التعذيب، ويُحتجز المئات منهم في مصراته حتى هذا اليوم في مراكز اعتقال تتفاوت درجة إشراف الدولة عليها. وعلى الرغم من تحسن المعاملة في بعض مراكز الاعتقال منذ عام 2011، فإن مئات المعتقلين وعائلاتهم ما زالوا يعانون من نتائج تلك الانتهاكات حتى الآن بدون أن يتمكنوا من المطالبة بالإنصاف. ومن ناحية أخرى ظلت جرائم المليشيات تمر بلا عقاب أو حساب، وظلت الهجمات الانتقامية ضد مخيمات التاورغيين للنازحين داخلياً، بما فيها عمليات إطلاق النار بصورة عشوائية، والاعتقالات التعسفية مستمرة حتى يومنا هذا.

كان علي أبو القاسم عمر في السادسة عشرة من العمر عندما قبضت عليه كتيبة بدر في مصراته في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وعندما رآه مندوبو منظمة العفو الدولية في سجن الوحدة في مصراته في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كان قد بلغ الثانية عشرة من العمر. وقال أنه اقتيد من منزل خاص في سرت كان قد لجأ إليه مع عائلته المولفة من 13 فرداً، عقب فرارهم من تاورغاء في أغسطس/آب 2011. وتحدث علي لمنظمة العفو الدولية عن التعذيب الذي تعرّض له مع أشقائه قائلاً: "قبض عليّ مع اثنين من أشقائي الأكبر سناً، واقتادونا إلى مركز اعتقال يقع عند نقطة تفتيش بالقرب من سرت، حيث تعرضنا جميعاً للضرب. وقد قضى شقيقي صالح نحبه نتيجة للتعذيب. كان عمره 37 عاماً في ذلك الوقت. وقد شاهدته وهم يضربونه بالفضبان المعدنية والعصي، كما تعرّض للصعق بالصدمة الكهربائية".

وعندما زار وفد منظمة العفو الدولية ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، لم يكن علي قد أُحيل إلى المحاكمة بعد. وكان واحداً من مجموعة مولفة من أحد عشر معتقلاً ممن كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

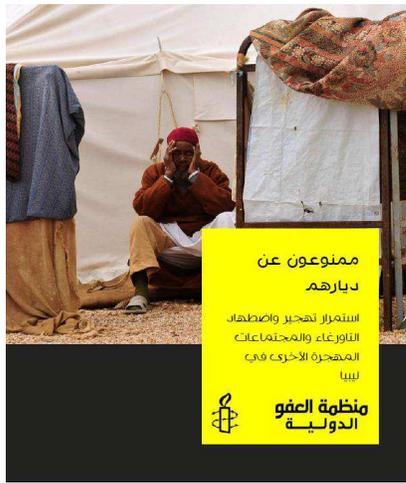
ويقدر ممثلو مجتمع تاورغاء أن أكثر من 1300 شخص منهم مازالوا مفقودين أو معتقلين. وخلال زيارات تقصي الحقائق التي قامت بها منظمة العفو الدولية إلى ليبيا عام 2013، قابل مندوبوها عشرات الأمهات اليانسات والأقرباء الذين طلبوا المساعدة لمعرفة مصائر أو أماكن وجود أفراد عائلاتهم الذين فقدوا إبان النزاع أو اختفوا عقب انتهاء الأعمال الحربية. وكانوا جميعاً يطلبون جواباً على السؤال نفسه: "هل هو حي أم ميت؟" وكان بعضهم يأمل في العثور على أجدانهم في مراكز الاعتقال بمصراته، وطلبوا تدخل منظمة العفو الدولية. ومع أن زيارة مركز الاعتقال في مصراته مسموح بها من حيث المبدأ، فإن عدداً قليلاً جداً من العائلات تقرر زيارة أبنائها المعتقلين في الممارسة العملية، وذلك خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بُذلت، فإن الحكومة الليبية لم تتمكن من التفاوض بشأن تسليم مراكز الاعتقال إلى السلطات بشكل تام، ولا يزال العديد من السجون، ومنها سجون في مصراته، يخضع للإدارة الفعلية للمليشيات بدون إشراف قضائي يذكر. وقد سعت السلطات جاهدة إلى تنفيذ حكم القانون، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية بشكل رئيسي.

وغالباً ما لا يتم تنفيذ أوامر الإدعاء العام، وفي بعض الحالات قبض على المعتقلين التاورغيين مرة ثانية عقب إطلاق سراحهم من السجن. كما واجهت عائلات المعتقلين أو المفقودين من أهالي تاورغاء تحديات تتعلق بإمكانية أن تعيش حياة طبيعية. فهي بعد أن فقدت معيبيها، تصارع من أجل تدبير احتياجاتها المالية بنفسها. وقال العديد من أفراد عائلات المفقودين من أهالي تاورغاء إنهم يواجهون تمييزاً عند محاولة التسجيل لدى وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين لتلقي المساعدات المالية التي يستحقونها. وتزعم هذه العائلات أن سبب ذلك التمييز هو ولاؤها للمتصوّر للعقيد القذافي. [1]

كما كان للنزوح القسري لأهالي تاورغاء عواقب عكسية على حقهم في التعليم وفي العمل. فقبل اندلاع النزاع كان العديد من أهالي تاورغاء يعملون ويدرسون ويتعاملون مع المصارف في مصراته. وعقب نزوحهم القسري، لم يتمكن مئات الطلبة من مواصلة دراستهم الجامعية بسبب عدم حصولهم على كشوف علاماتهم وشهاداتهم من المؤسسات الأكاديمية السابقة في مصراته. وكانت عائلات بأكملها تخشى السفر إلى مصراته للوصول إلى المصارف، وبالتالي لم يتمكنوا من سحب رواتبهم. وفي حين أن السلطات بذلت مزيداً من الجهود في الآونة الأخيرة بهدف إيجاد حلول للمشاكل الإدارية مع السلطات المحلية في مصراته، فإنها لم تقبل شيئاً يُذكر في سبيل وضع حد لنزوح أهالي تاورغاء.



وبموجب القانون الدولي فإن تهجير المدنيين خلال النزاع المسلح الداخلي لا يجوز إلا من أجل المحافظة على أمنهم أو لأسباب عسكرية قاهرة. وفي حالة أهالي تاورغاء، فإن نزوحهم قسراً كان إجراءً عقابياً، ولذلك فإنه محظور بموجب المعايير الدولية، التي تنص على أن "النزوح القسري يجب ألا يستمر لفترة أطول مما تقتضيه الظروف." ولكن على الرغم من انتهاء الأعمال الحربية في عام 2011، فإن معظم المجتمعات النازحة داخلياً التي يُنظر إليها على أنها مويّدة للقذافي، لم تحصل على مساعدات من الحكومة، ولم يُسمح لها بالعودة إلى ديارها وتنفذ ممتلكاتها وحق استعادتها وإعادة بناء وسائل معيشتها.



واليوم ليس ثمة من مبرر لاستمرار النزوح الداخلي في ليبيا. ويتعين على السلطات أن تتخذ المزيد من الإجراءات لإيجاد حلول لاحتياجات المجتمعات النازحة وحقوقها وبواعث قلقها المشروعة. كما أن من واجبها توفير حلول دائمة للأشخاص النازحين داخلياً والسماح لهم باتخاذ الخيار المتصوّر والطوعي بشأن الحل الذي يبتغونه. بيد أنه من المثير للقلق أن تجعل السلطات الليبية والرأي العام حق أهالي تاورغاء في العودة مشروطاً بتحقيق العدالة وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات في عهد القذافي.

وما لا يمكن إنكاره أن جرائم حرب ارتكبت في مصراته خلال النزاع المسلح الذي نشب في عام 2011. وقد استخدمت قوات القذافي منطقة تاورغاء، الواقعة على بعد 40 كيلومتراً جنوب شرق مصراته، كقاعدة لفرص الحصار على مصراته في عام 2011. وعلى مدى ثلاثة أشهر قُطعت الكهرباء والماء عن سكان مصراته، التي أصبحت مسرحاً لواحدة من أعنف الأعمال القتالية في النزاع. فقد لقي مئات المدنيين حتفهم في الضربات الجوية والهجمات الصاروخية، وأصيب عدد آخر بجروح.

<http://ow.ly/rSsZT> يمكنكم تنزيل الوثيقة على الوصلة التالية:

وأدى تفشي مزاعم الاغتصاب وإساءة المعاملة الجنسية على أيدي قوات القذافي في مصراته إلى تفاقم التوتر بين المدن المجاورة. ويحق لضحايا الانتهاكات في مصراته المطالبة بالحقيقة وجبر الضرر.

وإذا كان أفراد من مجتمع تاورغاء ضالعين في ارتكاب جرائم حرب إبان النزاع، فإنهم يجب أن يخضعوا للمساءلة وفقاً لإجراءات محاكمة عادلة شأنهم شأن الأفراد الآخرين المتهمين بارتكاب مثل تلك الجرائم. بيد أن العدالة يجب ألا تكون انتقائية؛ إذ أن العديد من الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية والتي ارتكبت ضد المدنيين التاورغيين على أيدي مليشيات مصراته خلال النزاع المسلح في عام 2011، تشكل جرائم حرب كذلك. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المليشيات اقترفت أفعالاً محظورة، من قبيل القتل العمد والترحيل القسري والتعذيب والاختفاء القسري، أثناء النزاع وبعده، كجزء من هجوم منظم وواسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين لتاورغاء وهي تعلم ذلك، فإنه يبدو أن تلك الأفعال شكلت جرائم ضد الإنسانية.

إن قانون العدالة الانتقالية الذي اعتُمد مؤخراً يمكن أن يوفر لمجتمع تاورغاء وغيره من المجتمعات النازحة أول سبيل حقيقي للمطالبة بجبر الضرر وتحقيق العدالة. وينص القانون على إنشاء آليات لضمان المساءلة وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال 42 عاماً من حكم القذافي وفي الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوطه. وكجزء من عملية المطالبة بالحقيقة، فإن القانون ينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة مع رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان خلال تلك الفترة. ومن الجدير بالذكر أن القانون يقضي بإنشاء دائرة لشؤون النازحين داخلياً تتمتع بصلاحيات فحص الظروف الراهنة للنازحين داخلياً وتمكينهم من التمتع بحقوقهم ومنع التمييز ضدهم. كما يكلف الدائرة بمهمة إيجاد حل لمشكلة النزوح الداخلي.

ويتعين على السلطات الليبية الآن أن تكفل تنفيذ قانون العدالة الانتقالية بصورة عاجلة. وينبغي تزويد لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالموارد الضرورية وتوفير الحماية لها لأداء عملها بصورة محايدة، وبدون التعرض للتهديدات والضغط الشعبي وهجمات المليشيات. وينبغي التشاور مع أهالي تاورغاء وغيرهم من النازحين داخلياً في أية مناقشات لإيجاد حل دائم. وإن عدم القيام بذلك يمكن أن يعرض المكتسبات المتواضعة للضحايا في نضالهم من أجل الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة للخطر وأن يحول القانون إلى مبادرة فاشلة أخرى.

* باحثة في شؤون شمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية

[1] للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: منظمة العفو الدولية، ليبيا: محرومون من بيوتهم، استمرار تهجير واضطهاد مجتمع تاورغاء وغيره من المجتمعات في ليبيا، رقم الوثيقة: (MDE 19/011/2013)